مصر: الانتخابات الرئاسية في آذار وهاغل ينقل للسيسي "قلق" واشنطن

القاهرة - أحمد مصطفى

■ أكد مصدر رئاسي مصري لـ «الحياة» أن الانتخابات الرئاسية ستُجرى في آذار (مارس) المقبل، بعد تمرير الدستور في الاستفتاء المقرر منتصف الشهر المقبل، فيما أعرب وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل عن «قلق» بلاده من التطورات في مصر خلال اتصال هاتفي مع نظيره المصري عبدالفتاح السيسي.

وقال المصدر الرئاسي لـ «الحياة» إن الرئيس الموقت عدلي منصور «سيصدر قراراً عقب تمرير الدستور بتعديل خريطة الطريق، بعدما استمع إلى اتجاهات القوى السياسية والمجتمعية، وسيعلن فتح باب الترشح للرئاسة مطلع شباط (فبراير) المقبل».

وأشار إلى أن «عملية تقديم طلبات الترشح والطعون على الإجراءات ستستمر نحو أسبوعين، يفتح بعدهما الباب للدعاية الانتخابية لنحو أسبوعين آخرين، على أن يُجرى الاستحقاق مطلع آذار المقبل». وقال: «سيكون لدينا رئيس قبل نهاية آذار يتولى الدعوة إلى إجراء الانتخابات التشريعية في غضون أسابيع من أدائه اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا».

لكنه لفت إلى أن منصور «سيصدر القانون المنظم للتشريعيات كي لا يحدث تدخل من الرئيس الجديد»، مرجحاً اعتماد النظام الانتخابي المختلط (ثلثا المقاعد بالنظام الفردي والثلث بنظام القوائم) للمنافسة على مقاعد البرلمان.

في موازاة ذلك، أعرب وزير الدفاع الأميركي خلال اتصال هاتفي بنظيره المصري مساء أول من أمس، عن «القلق» إزاء التطورات السياسية في مصر، وعرض المساعدة في التحقيقات في الاعتداءات الإرهابية التي جرت أخيراً، ما رفضه السيسي.

ونقلت وكالة «رويترز» عن الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية جون كيربي ان الوزيرين ناقشا «التوازن بين الأمن والحرية». وقال إن هاغل «قدم تعازيه في ضحايا سلسلة الهجمات التي وقعت في مصر أخيراً وعرض مساعدة الولايات المتحدة في التحقيق في هذه الحوادث... وشدد على دور العملية السياسية الشاملة... وأبدى أيضاً قلقه إزاء المناخ السياسي قبل الاستفتاء على الدستور، بما في ذلك استمرار فرض تطبيق قانون مقيد للتظاهر».

في المقابل، قال مسؤول عسكري إن الجيش يرفض مشاركة جهات أجنبية في تحقيقات على الأراضي المصرية. وأضاف أن «إطلاع جهات أجنبية على سير تحقيقات تخص منشآت عسكرية يؤدي إلى تسريب معلومات عسكرية تخص الجيش». لكنه اعتبر أن «حرص» وزير الدفاع الأميركي على التواصل مع السيسي «يؤكد الرغبة القوية في الحفاظ على العلاقات مع الجيش المصري».

ودافع رئيس الحكومة حازم الببلاوي عن قرار إعلان «الإخوان» تنظيماً «إرهابياً»، معتبراً أنه «رد فعل طبيعي على تزايد حجم الإرهاب والحكومة لديها المبرر القانوني والسياسي والأخلاقي لإصدار القرار وواجبها الأول هو حماية أمن الوطن والمواطن». لكنه قال إن القرار لا يعني حبس المنتمين إلى الجماعة تلقائياً.

وأعلنت جامعة الدول العربية أمس أنها أبلغت الدول العربية كافة رسمياً بقرار مصر اعتبار «الإخوان» جماعة «إرهابية». وأوضحت الجامعة في بيان أنها «قامت بتعميم المذكرة التي قدمتها مصر على جميع مندوبيات الدول الأعضاء في الجامعة».

تصاعد المطالب بإجراء الرئاسيات أولاً وحملات الدعاية للدستور تجوب محافظات

□ القاهرة - احمد مصطفى

■ رجح اجتماع عقده الرئيس المصري الموقت عدلي منصور أمس في اختتام جلسات «الحوار الوطني»، كفة إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية عقب تمرير الدستور الذي سيتم الاستفتاء عليه منتصف الشهر المقبل، فيما كشفت السلطة استعداداتها للاستفتاء بالتزامن مع حملات جابت محافظات لإقناع الناخبين بالموافقة على مشروع الدستور.

وكان منصور اجتمع أمس مع ممثلي قوى سياسية في محافظات لاستطلاع آرائهم في شأن تعديل خريطة الطريق التي كان أعلنها الجيش عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي وتتضمن إجراء الاستحقاق التشريعي عقب الاستفتاء على الدستور لتختتم المرحلة الانتقالية بالاستحقاق الرئاسي. وتكررت في الجلسة غلبة الاتجاه إلى إجراء الرئاسيات أولاً.

وكان مشروع الدستور ترك للرئيس تحديد أسبقية إجراء الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ التصديق عليه. كما ساندت غالبية المجتمعين إجراء الانتخابات البرلمانية وفقاً للنظام الفردي الذي ترفضه أحزاب، ما يرجح اعتماد النظام المختلط (الثلثان بالفردي والثلث بالقائمة) الذي سيتيح أيضاً تخصيص حصص نيابية للعمال والفلاحين والنساء والشباب، بعدما ألزم مشروع الدستور المُشرّع بتمثيل مناسب لتلك الفئات.

وقال الناطق باسم نادي قضاة مصر القاضي محمد الشريف لـ «الحياة»، إن اللجنة القضائية المشرفة على الاستفتاء المقرر في ١٤ و١٥ الشهر المقبل قاربت على الانتهاء من توزيع نحو ١٥ الف قاض على لجان الاقتراع، مشيراً إلى أن «النادي كان طالب بتوزيع القضاة بحسب أماكن سكنهم، تيسيراً لعملية الاقتراع وسلامتها وراحة للأعضاء، وهو ما استجابت له اللجنة».

وأشار إلى ان «نادي القضاة شكّل غرفة مركزية للتواصل مع اللجنة والمتابعة مع القضاة لتذليل أي عقبات قد تحدث خلال عملية الاقتراع، وهناك تنسيق مع وزارتي الداخلية والعدل لضمان تأمين كاف للجان وأبطال أي مشاكل قد تعيق الاقتراع».

يأتي ذلك في وقت كثفت أحزاب وشخصيات سياسية حملاتها التي تجوب محافظات لإقناع الناخبين بمشروع الدستور. ولوحظ نشاط حزب «النور» السلفي في تلك الحملات، في مواجهة فتاوى جماعة «الإخوان المسلمين» وحلفائها التي تحرم المشاركة في الاستفتاء.

وعقد عدد من أعضاء لجنة الخمسين التي صاغت التعديلات الدستورية مؤتمراً تحت شعار «دستورنا» في الإسكندرية أمس. واعتبر رئيس اللجنة عمرو موسى خلال المؤتمر أن «نزول الشعب المصري للتصويت على الدستور بنعم سيكون تكليلاً لنجاح ثورة ٣٠ حزيران (يونيو) التي شارك فيها المصريون بكل طوائفهم»، متوقعاً «أن تتوارى قوى الظلام والإرهاب شيئاً فشيئاً كلما تم تطبيق الديموقراطية وتحققت خطوات خريطة الطريق».

ودافع القيادي في اللجنة سامح عاشور خلال كلمته في المؤتمر عن مشروع الدستور الذي قال إنه «راعى حقوق جميع الفئات والطبقات العاملة وتضمن للمرة الأولى نصوصاً تحمي الفلاحين والعمال وغيرهم من الطبقات المهمشة لم تكن متاحة لهم في أي دستور آخر».

أما عضو اللجنة رئيس المجلس القومي للمرأة ميرفت التلاوي فرأت في كلمتها أن «الإشاعات المغرضة التي يتم ترويجها لن تثني المصريين عن الخروج بالملايين للمشاركة في الاستفتاء». واتهمت «الإخوان» بـ «إثارة الفتن وإطلاق الإشاعات لزعزعة الاستقرار وإفشال الاستفتاء». وقالت: «مهما فعل الإرهابيون فلن يهزموا إرادة الشعب المصري، وخروج المصريين بالملايين لتأييد الدستور هو تأكيد لمبادئ ثورة ٣٠ يونيو... إقرار الدستور هو الخطوة الأولى لتنفيذ خريطة الطريق وتحقيق الديموقراطية والاستقرار الذي نتطلع إليه جميعاً».

إلى ذلك، دان مجلس وزراء الداخلية العرب «الأعمال الإرهابية الدنيئة التي اقترفتها أياد آثمة بهدف ترويع الآمنين وتعطيل المسار الديموقراطي» في مصر. وأكد المجلس في بيان أن «الأمانة العامة إذ تترحم على أرواح الضحايا، راجية لهم الرحمة والغفران ولذويهم الصبر والسلوان، تدين بكل حزم هذه الأعمال الإجرامية التي لن تزيد قوات الأمن المصرية الباسلة إلا تصميماً على أداء الواجب المقدس وتحمل الرسالة النبيلة، ولن تزيد الشعب المصري إلا حرصاً على تعزيز الشراكة والتلاحم مع رجال الأمن في سبيل القضاء على الإرهاب والإجرام، لتوفير مناخ الأمن والاستقرار الذي يعزز مسيرة التنمية والازدهار».

مصر: اجتماع الرئيس بسياسيين يخلص إلى إجراء الرئاسيات أولاً

□ القاهرة - أحمد مصطفى

■ خلص اجتماع عقده الرئيس المصري الموقت عدلي منصور مع رؤساء الأحزاب السياسية إلى إجراء الانتخابات الرئاسية عقب تمرير الدستور الذي سيجرى استفتاء عليه منتصف الشهر المقبل، فيما أشار منصور خلال الاجتماع إلى احتمال عدم ترشح وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي للرئاسة.

وكان منصور عقد أمس ثاني جلسات «الحوار الوطني» للبحث في تعديل خريطة الطريق التي كانت أعلنت عقب عزل مرسي، والنظام الانتخابي الأمثل الذي سيجرى وفقه الاستحقاق التشريعي. وحضر رؤساء أحزاب «النور» السلفي يونس مخيون، و«الوفد» السيد البدوي و«المصري الديموقراطي الاجتماعي» محمد أبو الغار و«المصريين الأحرار» أحمد سعيد و«التجمع» السيد عبدالعال، إضافة إلى مؤسس «التيار الشعبي» حمدين صباحي وعدد من الشخصيات والنخب السياسية والمثقفين والفنانين والإعلاميين ورؤساء تحرير الصحف.

وأوضح لـ «الحياة» القيادي في «جبهة الإنقاذ» وحيد عبدالمجيد الذي شارك في الاجتماع أن الجلسة التي شاركت فيها ٩٠ شخصية «كانت أقرب إلى الاستماع للاتجاهات المختلفة ولم يتدخل الرئيس فيها، وهناك جلسات أخرى ستضم مجموعات وفئات أخرى».

وأشار إلى أن الجلسة خلصت مثل سابقتها التي عقدت الخميس الماضي مع قوى شبابية إلى ضرورة إجراء الاستحقاق الرئاسي أولاً، إذ «صوت لمصلحة هذا الرأي ٧٥ من الحضور في مقابل ١٥ دافعوا عن إجراء الاستحقاق النيابي أولاً عقب تمرير الدستور».

ولفت إلى أن «الاتجاه الغالب في شأن النظام الانتخابي للتشريعيات كان لمصلحة المنافسة على مقاعد البرلمان بالنظام المختلط بين القوائم والفردي، إذ صوت لهذا الرأي ٥٣ من الحاضرين في مقابل ٢٣ للفردي و٧ للقائمة».

وكانت الرئاسة قالت في بيان: «إن اللقاء يأتي في إطار حرص الرئيس على التعرف إلى آراء القوى المجتمعية كافة من شباب وتيارات سياسية وحزبية مختلفة ومثقفين ومهنيين وعمال وفلاحين على مستوى مختلف المحافظات».

وكان رئيس حزب «الوفد» أكد أن «الحزب سيعرض خلال الاجتماع رؤيته التي تتضمن إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً لضمان الاستقرار»، لافتاً إلى أن «إجراء الانتخابات البرلمانية أولاً في ظل تلك الأحداث لن يؤدي إلى الاستقرار».

وفي ما بدا انتقاداً لأجندة الحوار، اعتبر نائب الرئيس السابق محمد البرادعي في تغريدة على موقع «تويتر» أن «أي شيء غير نبذ العنف والعدالة الانتقالية (الحقيقة والمحاسبة والمصالحة) والتوافق الوطني على قيم إنسانية مشتركة وديموقراطية حقة، هو حرث في البحر».

إلى ذلك، دخل الأزهر أمس على خط الحشد للمشاركة في الاستفتاء، فيما أعلن «التحالف الوطني لدعم الشرعية» المؤيد للرئيس المعزول محمد مرسي رسمياً أمس تبني خيار المقاطعة. وحض الأزهر المصريين في بيان على «المشاركة الفاعلة في الاستفتاء»، واصفاً الخروج إلى الاستفتاء بأنه «واجب وطني يصب في مصلحة الوطن ويعد من مقاصد الشريعة».

وأكد رفضه «دعاوى تحريم الخروج إلى الاستفتاء أو الحكم على مشروع الدستور بأنه ضد الدين أو ضد الشريعة الإسلامية، فهذه كلها فتاوى شاذة ومجافية للشرع والدين». وقال: «إن الشعب المصري، وهو يستعد للاستفتاء على مشروع الدستور، مطالب بأن يحسم أمره ويحدد مصيره ويخرج بوطنه من فترات القلق والاضطراب والحيرة إلى مرحلة البناء والعمل والأمن والاستقرار».

وبالمثل، كرر رئيس الحكومة حازم الببلاوي الدعوة إلى «المشاركة بكثافة وإصرار، والتوجه إلى صناديق الاستفتاء وعدم الانسياق وراء إشاعات». وأكد أن «الدولة قوية وستقوم بكل واجباتها لتأمين الاستفتاء». وشدد خلال حضور ملتقى لشباب النوبة أمس، على «حاجة مصر الآن إلى أبنائه، والوقت ليس لتصفية الحسابات أو الطلبات، بل للتضحية والبناء من أجل مصر التي تمر بمرحلة تطوي فيها صفحة قديمة وتتجه إلى مستقبل جدي».

وكان «التحالف الوطني لدعم الشرعية» بقيادة «الإخوان» أعلن رسمياً مقاطعة الاستفتاء على الدستور، معتبراً أن «التعديلات الدستورية باطلة وبنيت على باطل من لجنة معينة شكلها الانقلابيون». وأردف في بيان: «نستشعر بأن هناك تزويراً سيحدث في الاستفتاء على التعديلات الدستورية... لن نمنع أحداً بالقوة من الإدلاء بصوته».

من جهة أخرى، أجرى وزير الدفاع محادثات أمس مع وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان. وقال مسؤول عسكري: «إن اللقاء عرض مجمل تطورات الأوضاع في المنطقة، إضافة إلى آخر تطورات الأوضاع في مصر، خصوصاً بعد انتهاء لجنة الخمسين من وضع مشروع الدستور الجديد».

وزاد: «أن الوزير الإماراتي جدد وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة مع الدولة المصرية وصولاً إلى تنفيذ خريطة الطريق وحتى يتم الانتهاء من الانتخابات الرئاسية، ومن بعدها التركيز على إحداث النهضة التنموية والاقتصادية للبلاد». وعبر السيسي مجدداً عن «تقدير مصر وشعبها لموقف حكومة دولة الإمارات ووقوفها إلى جانب مصر»، مؤكداً «عمق الروابط التاريخية بين البلدين الشقيقين».

مشروع من ٦ نقاط يرسي لموسكو وجوداً طويل الأمد في المنطقة

«الهجوم» الروسي المضاد من البوابة السورية إلى الحلبة المصرية

□ يتفق خبراء على أن أحداث العام ٢٠١٣ منحت مسار العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط دفعة قوية. ويذهب بعضهم إلى المبالغة في وصف المشهد، والحديث عن تمكن «الدب الروسي» من تكريس حال كسر الأحادية القطبية والشروع في التبشير بعالم جديد متعدد الأقطاب. ولا يتردد محللون في اعتبار أن أبرز التحولات التي شهدها العام ٢٠١٣ تمثّل في نجاح الكرملين في تعزيز مشروعه القائم على طي صفحة حال الانكفاء والتبعية غالباً، والتي برزت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والشروع في إطلاق مرحلة جديدة، تهيأت الظروف المواتية لها تدريجياً على مدى سنوات. ولكن، هل عادت روسيا بالفعل إلى منطقة الشرق الأوسط كلاعب أساسي يتحكم بمفاتيح تسوية ملفات حيوية؟

منصور مستقبلاً وزيري الدفاع والخارجية الروسيين في القاهرة (ا ب)

□ موسكو- *رائد جبر*

■ بذلت موسكو في ٢٠١٣ جهداً ملحوظاً لوضع أسس واضحة لسياستها في الشرق الأوسط، وتولت تنشيط مراكز البحوث والدراسات لبلورة رؤية استراتيجية شاملة، تستند إليها السياسة الخارجية الروسية في المرحلة المقبلة.

كان المأخذ الأساس على العقيدة الديبلوماسية الروسية في الشرق الأوسط على مدى سنوات، أنها لم تنجح في صوغ تلك الرؤية، لكن الأحداث الساخنة في المنطقة، دفعت إلى تسريع وتيرة الجهود المبذولة في ٢٠١٣.

والأكيد أن مجريات هذه السنة كانت حاسمة لجهة بروز الدور الروسي في المنطقة في شكل مختلف، لم يقتصر كما شهدت الأحداث خلال السنوات الأخيرة، على عرقلة تحرك المجتمع الدولي حيال الملف السوري أو الإيراني، وإنما تحوّل إلى عنصر فاعل في ايجاد آليات عملية للتحرك على أكثر من صعيد. وبين اجتماعي مجموعة الثماني في حزيران (يونيو) ومجموعة العشرين في أيلول (سبتمبر) بدا أن الديبلوماسية الروسية نجحت في التقاط زمام المبادرة أكثر من مرة، والتحرك بقوة للمشاركة في رسم ملامح اتفاقات رئيسة ستكون لها آثار مهمة في تسوية ملفات عالقة في المنطقة، مثل الاتفاق «النووي» الإيراني أو اتفاق تدمير الترسانة الكيماوية السورية، ودفع جهود التحضير لاجتماع «جنيف٢» المتوقع عقده في ٢٢ كانون الثاني (يناير) المقبل.

وعززت موسكو «هجومها» لاستعادة المواقع عبر البوابة المصرية أيضاً، بعدما التقطت لحظة مواتية وأرسلت وزيري الخارجية والدفاع إلى القاهرة، في زيارة نادرة بالنسبة إلى العلاقات بين البلدين منذ عقود، وبدأت النتائج تتضح بعد الحديث عن صفقة سلاح تعدّ سابقة منذ سنوات طويلة، تصل قيمتها إلى نحو بليوني دولار.

كما شهدت الأروقة الديبلوماسية نشاطاً محموماً تمثّل في لقاءات وزيارات مكوكية للمبعوثين الروس إلى المنطقة، وعكست طبيعة زيارات مسؤولين في غالبية بلدان الشرق الأوسط لموسكو ومستواها، ثقة بأن الكرملين نجح في تحويل روسيا إلى شريك فاعل في صنع القرار الدولي. حتى البلدان التي اختلفت مع موسكو حيال ملفات، اتجهت نحو فتح حوار نشط معها، مثل تركيا والسعودية.

وقد يكون أبرز تجليات العام ٢٠١٣ على هذا الصعيد، اتساع المناورات الديبلوماسية الروسية التي دخلت من بوابة الأزمة السورية، لتشمل ملفات اقليمية، مع الحفاظ على الحضور الأكبر في الملف السوري، لأنه يحظى باهمية خاصة ويشكل الحجر الأساس الآن في السياسة الروسية في المنطقة.

وقبل تقويم الموقف الروسي في الشرق الأوسط من وجهة نظر خبراء روس يلعبون أدواراً بارزة في تقديم المشورة لصناع القرار، لا بد من التوقف عند «الإنجاز» الروسي الأكبر في هذه السنة، والذي اعتُبر «أهم انتصار لروسيا منذ عقود» كما وصفه بعضهم، والمقصود اتفاق تدمير الترسانة الكيماوية السورية.

وُظّف الحدث في روسيا على نطاق واسع اعلامياً وسياسياً، باعتبار ان موسكو نجحت في منع حرب كانت حتمية وجنّبت المنطقة ويلات انفجار واسع كان وشيكاً.

ويرى ديبلوماسيون روس أن هذا الاتفاق شكّل نقطة التحول الأبرز، إذ أعاد المسألة السورية برمتها إلى مسار الحل السياسي، بما في ذلك على صعيد شكل الاتفاق النهائي الذي يتطلع صنّاع السياسة الروس إلى صوغه عبر مؤتمر «جنيف٢»، والأهم أن الاتفاق ساهم في بلورة موقف يعزز فرص إعادة تأهيل النظام السوري، بصفته طرفاً في الحل المقبل.

وخلافاً لوجهة النظر القائلة أن «المبادرة» الروسية لقيت قبولاً سريعاً من واشنطن، لأنها وضعت سلّماً للرئيس باراك اوباما للنزول من أعلى الشجرة، فحفظت بذلك ماء وجهه، يرى خبراء في روسيا أن المبادرة لم تكن وليدة لحظتها ولم تأت عفوية وبفعل «التقاط زلة لسان» وقع فيها وزير الخارجية الأميركي جون كيري عندما تحدث عن ضرورة أن يسلّم الرئيس بشار الأسد سلاحه الكيماوي ليتجنّب ضربة عسكرية، بل تمّ التحضير لها جيداً وعلى مراحل.

يشير خبراء إلى أن النقاش الروسي- الأميركي حول ضرورة التخلص في شكل نهائي من المخزون الكيماوي السوري، بدأ قبل ذلك بسنة كاملة. واتفق الطرفان في البداية على أهمية مراقبة هذا السلاح ومنع استخدامه تمهيداً لإيجاد فرصة سانحة لفرض سيطرة كاملة عليه. وعلى رغم أن حديث الرئيسين اوباما وفلاديمير بوتين خلال لقاء دام عشرين دقيقة على هامش قمة مجموعة العشرين في سان بطرسبورغ، في ٦ أيلول (سبتمبر) كان متوتراً بسبب إلغاء قمة رسمية كانت مقررة، وبسبب إعلان واشنطن نيتها توجيه ضربة لسورية، توصل الطرفان إلى تفاهم خلال الحديث، بأن الوقت حان لوضع الترسانة السورية تحت الرقابة الدولية. وكان أوباما أول من أطلق إشارة قبل وزير خارجيته بأيام، تشي باستعداده للتعامل مع مبادرة سياسية، عندما قال من على منبر قمة مجموعة العشرين إنه لا يرى مبادرات سياسية مطروحة على الطاولة، ويمكن ان تشكل بديلاً عن معاقبة النظام السوري عسكرياً.

وأعربت مصادر روسية عن اقتناعها بأن موسكو ناقشت مع واشنطن ليس فرض رقابة على السلاح الكيماوي فحسب، بل كذلك تدميره تماماً في مرحلة لاحقة، وذلك قبل مجزرة «الغوطتين»، وأن الجانب الإيراني اطلع على الأمر.

ولا يخفي بعضهم أن المبادرة «الكيماوية» هدفت بالدرجة الأولى إلى انقاذ الموقف الروسي، إذ أن موسكو عندما شعرت بجدية التوجه الأميركي لتوجيه ضربة إلى سورية باتت مقتنعة بأنها ستخسر كل أوراق الضغط التي تملكها في الملف السوري دفعة واحدة، مجلس الأمن باعتبار أن الضربة تأتي من دون موافقته، والنظام الذي ترى موسكو أنه كان هشاً، قابلاً للانكسار مهما كانت محدودية الضربة، ما سيسبب ضرراً فادحاً لمكانة روسيا وسمعتها، لأنها ستبدو في موقف العاجز عن حماية حلفائه.

بعبارة أخرى كانت الديبلوماسية الروسية عشية الحرب المحتملة تشهد مرحلة حرجة.

وجاءت المبادرة لتنقذ روسيا، يقول خبراء، وفتحت آفاقاً أمام الكرملين لتعزيز صورتها بصفتها محامياً مدافعاً عن القانون الدولي، وعن الاستقرار والسلام ومبادئ عدم التدخل في شؤون الدول وعدم فرض أجندات من الخارج.

رئيس مجلس السياسة الخارجية والأمن فيودور لوكيانوف يرى أن موسكو استفادت كثيراً من حال الارتباك الغربي والتردد، وأن الغرب تقبّل الدور الروسي الناهض لأنه لم يكن راغباً في التورط بالمنطقة، ولأنه يزداد اقتناعاً بأن المعارضة السورية أضعف من أن تواجه الفوضى المحتملة في حال سقوط النظام، كما أن نظام الرئيس بشار الأسد بدا أكثر تماسكاً مما كان الغرب يظن.

ويعتبر خبير مقرّب من الكرملين، أن موسكو نجحت في تقديم صورة «الحليف الذي يسير على خط ثابت طوال الوقت»، بصرف النظر عن تقويم هذا الخط سلباً أو إيجاباً.

ولا يستبعد ان يبقى صوت موسكو مسموعاً لسنوات مقبلة في رسم ملامح المنطقة، وتسوية ملفاتها الاقليمية، باعتبار أن الشرق الأوسط «دخل مرحلة طويلة من الاضطرابات التي تقود إلى عملية إعادة بناء شاملة، قد تستغرق عقدين على الأقل وستطاول كل المنطقة».

بهذا المعنى يجيب لوكيانوف بنعم على السؤال الأبرز: هل تشكل عودة روسيا القوية مقدّمة للبقاء طويلاً؟ ويضيف: «روسيا تعمل كل ما بإمكانها من أجل بقاء طويل الأمد»، لكنه يستدرك أن «لا روسيا ولا الغرب يعرفان سلفاً شكل الشرق الأوسط الجديد»، ما يعني أن حسابات الكرملين قد تخطئ وقد يخسر على المدى البعيد، لكنه يتقدم الآن.

ويعترف خبراء كثيرون في روسيا بينهم لوكيانوف بان هذا لا يعني أن تشغل روسيا مكان الولايات المتحدة، فهي «لا تريد ذلك، وليست قادرة عليه»، على رغم أن الفراغ الذي بدا ينشأ في المنطقة يبدو مغرياً لبلدان مثل روسيا والصين.

وهكذا، تبدو الرؤية الروسية حالياً قائمة على مرتكزات أساسية: أولاً روسيا تكسب مكانة متعاظمة وسمعة جديدة، عبر مواجهتها «أخطاء الآخرين» بنظرية تستند إلى العودة إلى القانون الدولي والحفاظ على مبادئ السيادة، وهي أمور أقل ضرراً من السياسات الغربية التي قادت إلى مشكلات جدّية للمنطقة.

ثانياً: لا تخشى روسيا كثيراً فقدان انظمة صديقة، لأن التجربة دلت إلى أن التعاون معها سيبقى ضمن دائرة اهتمام الجزء الأكبر من بلدان المنطقة. والمثال العراقي واضح، إذ استعادت روسيا بعد قطيعة كاملة مع العراق لسنوات، بعد الحرب، كل عقودها تقريباً في هذا البلد، وعادت شركاتها الكبرى للعمل في مشاريع بنى تحتية، كما ان بغداد عاودت طلب سلاح روسي.

الأمر ذاته ينسحب على مصر، وعلى بلدان باتت ترغب أكثر في الاقتراب من روسيا على رغم عدم وجود علاقات تعاون تاريخية.

ثالثاً: روسيا مقتنعة بضرورة مواجهة التطرف الإسلامي في المنطقة، وعدم انتظار انعكاساته عندها، وكلما كان تأثيرها أقوى في الشرق الأوسط ستكون أكثر قدرة على فهم الوضع والتعامل معه، وكلما ازداد التطرف في المنطقة ستكون خسائرها الداخلية أعلى ثمناً.

تفسّر تلك النقاط آليات التحرك الروسي الحالي، لكن الخبراء يسارعون إلى التحذير من فهم هذا التوجه باعتباره يقود إلى «حرب باردة جديدة»، ويفضلون استخدام كلمة «تنافس» على «المواجهة». ويضاف تعريف جديد لروسيا كبلد محافظ، وهو تعبير أطلقه بوتين أخيراً، ولم يسبق أن استخدمه منذ وصل إلى السلطة عام ٢٠٠٠.

وبذلك تكون روسيا «الجديدة» اختارت هويتها وايديولوجيتها في القرن الواحد والعشرين، كقوة محافظة تعارض التغيرات الراديكالية والثورات بطبيعة الحال، وتبني مواقفها على أساس الدفاع عن المبادئ الانسانية الأساسية «أهملتها أوروبا»، وهي لذلك اختارت نغمة «القانون الدولي وسيادة الدول ومبدأ عدم التدخل».

في مقابل هذا الترويج الذي بدأ يطغى بقوة في روسيا، يقول محللون معارضون أن هذه السياسة تشكل توجهاً نحو «الهروب إلى أمام».

بمعنى أن روسيا التي خاضت مواجهة قوية في الشرق الأوسط واستفادت بقوة من نقاط ضعف منافسيها، لم تكن خططت للخطوة اللاحقة، وبات عليها أن تفكر فيها جيداً، وتغلفها بالإطار الأيديولوجي المناسب.

ظهر هذا الارتباك مثلاً في حديث نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف قبل شهور، عن ضرورة «ان نستعد لمرحلة ما بعد الأسد»، حينها كانت تغطية سريعة على حديث بوغدانوف باعتباره زلة لسان.

لكن الكسندر شوميلين الخبير المتخصص بشؤون الشرق الأوسط اعتبر أن كلمات بوغدانوف عكست توجهاً جدّياً لدى صنّاع القرار الروس نحو وضع رؤية شاملة لسياسة الكرملين الشرق الأوسطية، بصرف النظر عن خسارة الأسد أو غيره من الأعمدة التي استندت إليها موسكو في سياستها خلال السنوات الثلاث الماضية.

بعض مراكز الدراسات القريبة من الكرملين طرح رؤية تقوم على ضرورة تعزيز التحالف بمحور «إيران- العراق- سورية- لبنان» لأنه أولاً يلبي المصلحة الروسية الآن، ويشكّل حزام توتر حول بلدان لا تعدّ حليفة للروس.

يرى بعضهم أن هذا لا يعني أن موسكو تعمّدت إقامة نوع من التحالف «الاستراتيجي»، فالوضع نشأ بحكم التطورات الجارية في المنطقة، لكنه بات مفيداً للسياسة الروسية، ما يعني ضرورة البناء عليه باعتباره «تطوراً منطقياً للوضع الحالي»، لكن آخرين يشككون في قدرة هذا الطرح على الحياة طويلاً، لأن العنصر الأقوى في هذا المحور، والمقصود إيران، لا يقيم علاقات تحالف كامل مع موسكو، بدليل فتح طهران خط التقارب مع واشنطن، وميلها إلى تطبيع العلاقات في شكل متزايد.

ومع السجالات الكثيرة حول الموضوع، يميل خبراء إلى تأكيد حقيقة أن الرهان الروسي يستند على المدى القصير، إلى تعزيز العلاقات مع ذاك المحور، لكن موسكو تعمل في خط موازٍ لصوغ رؤية شاملة لتعزيز وجود طويل الأمد في المنطقة، أبرز نقاطها وفق مشروع وضعه أخيراً فريق من الخبراء المقربين من الكرملين:

١- فتح قنوات اتصال مع كل الأطراف واللاعبين السياسيين في المنطقة، ومواجهة محاولات تغييب أي طرف.

٢- تبنّي خطوات قصيرة الأمد، وبلورة سياسة بعيدة لمواجهة احتمالات تمدد خطر التطرف الإسلامي، وعودته إلى روسيا.

٣- تعزيز المؤسسات والهياكل الإقليمية وعلى رأسها «مجموعة بريكس» لدعم الموقف الروسي، وإيجاد حال توازن أمام تحالفات أخرى غربية قد تعمل لعرقلة التوجه الروسي.

٤- تنفيذ سياسة إعلامية ترويجية نشطة لروسيا، في المنطقة وعلى المستوى الدولي.

٥- استخدام وجود روسيا كمراقب في منظمة التعاون الإسلامي وتعزيزه على مسارات، بينها إطلاق نشاط ديبلوماسي لتقريب وجهات النظر بين الرياض وطهران.

٦- التعاون مع مؤسسات وهياكل إقليمية تشاطر روسيا مواقفها.

"الإخوان" يخسرون نقابة الأطباء للمرة الأولى منذ ربع قرن

مصر: الاستفتاء على الدستور بعد شهر ومنصور يدعو الجماعة إلى "اللحاق بالركب"

□ *القاهرة - محمد صلاح*

■ وصف الرئيس المصري الموقت المستشار عدلي منصور المطالب التي يرفعها أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بـ «السراب والأوهام»، ودعا مواطنيه إلى الاستفتاء على مشروع الدستور يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني (يناير) المقبل، فيما انتقدت منظمة العفو الدولية دور الجيش في الدستور الجديد. وفي غضون ذلك، فقدت جماعة «الإخوان المسلمين» أحد أهم معاقلها، بخسارة مرشحيها انتخابات نقابة الأطباء بعدما أدارها محسوبون عليها لما يزيد على ربع قرن. (راجع ص ٥)

ووصف منصور وثيقة الدستور بأنها «لا تصل قطعاً إلى درجة الكمال»، إلا أنها حققت «إنجازاً وطنياً تاريخياً مهماً بحصولها على توافق» أعضاء اللجنة على رغم تنوع انتماءاتهم. وحض المواطنين على تأييد الدستور، وقال: «هذه الوثيقة المهمة لا نفاذ لها إلا بأصواتكم المؤيدة». وشدد على أن «مصر وطن لا يتحمل فرقة، ومستقبله لا يقبل الانقسام».

وخاطب منصور جماعة «الإخوان المسلمين» وحلفاءها من دون أن يسميهم، مكتفياً بالإشارة إلى «أولئك الذين كانت لهم آراء ومواقف مختلفة خلال الفترة الماضية»، داعياً إياهم إلى «التحلي بالشجاعة والتخلي عن العناد والمكابرة»، ونصحهم بـ «اللحاق بالركب الوطني والتوقف عن السعي وراء سراب وأوهام». وحضهم على جعل الدستور «كلمة سواء تجمع ولا تفرق». وشدد على أنه لا «عودة للوراء» وأن خارطة الطريق ماضية في استحقاقاتها.

وكان عمرو موسى، رئيس «لجنة الخمسين» المكلفة إعداد مشروع الدستور، قال أمس إن الدستور «يحسم في نص قاطع أن السيادة للشعب»، ويحدد هوية مصر بأنها دولة إسلامية حكمها مدني. وأكد أنه «يلبي مطالب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو».

لكن المتحدث باسم «الجماعة الإسلامية»، القيادي في تحالف دعم مرسي، محمد حسان، أكد أن التحالف ماض في طريقه حتى «استعادة الشرعية»، وشدد على أنه «لا يعترف بالدستور الجديد».

ودعا التحالف إلى مزيد من التظاهرات خلال الأسبوع الجاري لدعم الطلاب في الجامعات.

الاستفتاء على الدستور المصري في ١٤ و١٥ كانون الثاني

منصور: مطالب "الإخوان" بعودة مرسي "سراب وأوهام"

□ القاهرة - «الحياة»

■ دعا الرئيس المصري الموقت المستشار عدلي منصور مواطنيه إلى الاستفتاء على مشروع الدستور يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني (يناير) المقبل، واصفاً المطالب التي يرفعها أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بـ «السراب والأوهام».

وأقيم احتفال أمس في القاهرة لإعلان موعد الاستفتاء حضره منصور ورئيس الوزراء حازم الببلاوي ونائباه وزيرا الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي والتعليم العالي حسام عيسى وعدد من الوزراء والمحافظين وشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب وممثل عن الكنيسة، ورئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور عمرو موسى وأعضاء اللجنة، وعدد من أهالي شهداء الثورة، وأسرة الشاب خالد سعيد الذي لقي مصرعه جراء التعذيب في قسم للشرطة في الإسكندرية وأطلق قتله موجة غضب بين الشباب وصلت ذروتها في تظاهرات ٢٥ كانون الثاني (يناير) التي انتهت بتنحي الرئيس المخلوع حسني مبارك.

ووصف منصور، في كلمته، إعلان موعد الاستفتاء بأنه «لحظة تاريخية وفارقة وحاسمة بالنسبة لمصر وخارطة الطريق»، معرباً عن شكره لأعضاء «لجنة الخمسين» وأشاد بمناقشاتها ووثيقة الدستور التي قال إنها «لا تصل قطعاً إلى درجة الكمال»، إلا أنها حققت «إنجازاً وطنياً تاريخياً مهماً بحصولها على توافق» أعضاء اللجنة رغم تنوع انتماءاتهم.

واعتبر أن مشروع الدستور «حصاد لدماء الشهداء»، وهو «نص يفخر به كل مصري، ونقطة بدء صحيحة لبناء مؤسسات الدولة الديموقراطية الحديثة التي نتطلع إليها». وحض المواطنين على تأييد الدستور. وقال: «هذه الوثيقة المهمة لا نفاذ لها إلا بأصواتكم المؤيدة». وخاطب العالم الخارجي معتبراً أن مشروع الدستور يؤكد أن مصر تسير على الطريق السليمة في تطبيق خارطة المستقبل.

ودعا إلى مواجهة «دعاة الدمار والتخريب» بـ «البناء والعمل الجاد»، والتصدي لمن «يؤمنون بالإرهاب وسيلة». وأوضح أن الأوضاع الاقتصادية «صعبة»، لكن هناك كل مقومات النجاح.

وشدد على أن «مصر وطن لا يتحمل فرقة، ومستقبله لا يقبل الانقسام». وخاطب جماعة «الإخوان المسلمين» وحلفاءها من دون أن يسميهم، مكتفياً بالإشارة إلى «أولئك الذين كانت لهم آراء ومواقف مختلفة خلال الفترة الماضية»، داعياً إياهم إلى «التحلي بالشجاعة والتخلي عن العناد والمكابرة»، ونصحهم بـ «اللحاق بالركب الوطني والتوقف عن السعي وراء سراب وأوهام». وحضهم على جعل الدستور «كلمة سواء تجمع ولا تفرق».



الرئيس المصري الموقت عدلي منصور يتحدث أمس أمام كبار مسؤولي البلاد محدداً ١٤ و١٥ كانون الثاني موعداً للاستفتاء على الدستور الجديد. (أ ب)

وشدد على أنه لا «عودة للوراء» وأن خارطة الطريق ماضية في استحقاقاتها.

وكان عمرو موسى، رئيس «لجنة الخمسين» المكلفة إعداد مشروع الدستور المصري، افتتح الاحتفال بكلمة أكد فيها أن مشروع الدستور المطروح للاستفتاء يختلف جذرياً عن نص الدستور المُعطل، إذ تتميز الوثيقة الجديدة بـ «الجدة والجدية والفصل بين السلطات والتفاعل بينها». وأوضح أنه «يحسم في نص قاطع أن السيادة للشعب»، ويحدد هوية مصر بأنها دولة إسلامية حكمها مدني، ويكفل حقوق المواطنين في التعليم والصحة والحرية. وأكد أنه «يلبي مطالب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو».

في غضون ذلك، قال مصدر عسكري لـ «الحياة» إن القوات المسلحة بالتنسيق مع الشرطة المدنية سيبذلان كل الجهد من أجل تحقيق المناخ الملائم للمواطنين خلال عملية الاستفتاء، مشدداً على أن «القوات ستتصدى بكل حزم وقوة لمحاولات إشاعة الفوضى وتعطيل الاستفتاء على الدستور».

وأشار إلى أنه من المقرر أن يؤمن الاستفتاء على الدستور ٢٥٠ ألف ضابط وجندي، في إطار خطة تتضمن رفع درجة الاستعداد القصوى داخل القوات المسلحة بكل الأفرع الرئيسية والمناطق والجيوش بالتعاون مع وزارة الداخلية لتحقيق أعمال التأمين بشكل قوي.

وكان شخصان قتلا في اشتباكات بين مؤيدين لمرسي من جهة والشرطة ومعارضين له من جهة أخرى خلال تظاهرات الإخوان أول من أمس. وقتل رجل في مدينة السويس في اشتباكات بين أنصار مرسي ومعارضيه استخدمت فيها أسلحة نارية قبل أن تتدخل الشرطة لفض المصادمات. وقتل طالب جامعي في اشتباكات بين المتظاهرين من جماعة الإخوان والشرطة في مدينة الفيوم. وأصيب نحو ٢٠ شخصاً في تلك الاشتباكات، وألقت الشرطة القبض على عشرات.

ودعا «تحالف دعم الشرعية» المؤيد لمرسي إلى مزيد من التظاهرات خلال الأسبوع الجاري لدعم الطلاب في الجامعات، وحثهم على مزيد من التظاهر.

من جهة أخرى، أعلن المتحدث باسم الجيش العقيد أحمد محمد علي ضبط ١٠ أطنان من مادة متفجرة داخل مخزن للسماد في مدينة رفح في شمال سيناء. وقال علي في بيان إن تلك المادة تستخدم في تصنيع الصواريخ المحلية والعبوات المتفجرة ويتم تهريبها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق لتصنيع المتفجرات وإعادتها لاستخدامها في مصر أو استخدامها مباشرة في أعمال تفجير ضد أهداف داخل الأراضي المصرية.

مصر: الدستور في عهدة الرئيس واستنفار لحشد المؤيدين

□ القاهرة - «الحياة»

■ سلم رئيس لجنة الخمسين التي صاغت تعديلات على الدستور المصري أمس نص المشروع إلى الرئيس الموقت عدلي منصور الذي يتعين عليه دعوة المصريين إلى استفتاء في مهلة لا تتجاوز شهراً، فيما استنفرت الحكومة للحشد لتمرير الدستور المقترح.

وكانت اللجنة انتهت الأحد الماضي من إقرار التعديلات التي وسّعت من صلاحيات الجيش. وكشف مصدر رئاسي لـ «الحياة» أن مؤسسات الدولة تبحث في الموعد المناسب لإجراء الاستفتاء ما بين نهاية الشهر الجاري أو مطلع الشهر المقبل. وأوضح أن «الحديث يدور حول أيام ٢٨ و٢٩ كانون الأول (ديسمبر)، أو ٤ و٥ كانون الثاني (يناير)» المقبل.

ووفق الإعلان الدستوري الذي ينظم العملية الانتقالية، يتعين على الرئيس الموقت دعوة الناخبين إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية في موعد لا يقل عن أسبوعين ولا يتعدى ٣٠ يوماً من تسلمه المشروع النهائي.

ودعا رئيس اللجنة عمرو موسى في مؤتمر صحافي بعد تسليم مشروع الدستور للرئيس، المصريين إلى المشاركة بكثافة في الاستفتاء والموافقة على الدستور الذي قال إنه «تضمن مواد تهيئ المسرح السياسي المصري في إطار خريطة الطريق التي اتفقنا عليها، وكانت الخطوة الأولى منها صياغة الدستور».

وأضاف: «مصلحتنا كمصريين أن نطلب من كل مصري أن يشارك في الاستفتاء... وأن نصوت بنعم لأننا في فتنة شديدة الآن حتى نضع حداً لهذه الفتنة ونخرج من هذا الوضع الخطير». واعتبر أن الانتهاء من الدستور في موعده «دليل على أننا نستطيع حتى في هذه الظروف أن ننفذ أي تكليف في موعده وكما هو مطلوب في إطار المصلحة المصرية والأطر القانونية... ما دمنا نؤمن بأن المصلحة المصرية تتطلب ذلك».

وأكد أن «الشعب هو السيد في هذا الدستور»، متوقعاً أن يحظى بتصويت كبير من المواطنين. وأضاف: «نحن على ثقة بأن وضع البلد لا يحتمل هذا الآن وندعو المواطنين إلى أن يشاركوا بكثافة في التصويت بنعم». وأضاف أن «نصوص الدستور واضحة ولم تترك لأحد أو لأي جهة التدخل بأي شكل... أثناء كتابة الدستور لم يكن هناك أي اتصال بين لجنة الخمسين والرئاسة إلا لضمان استمرار تطبيق خريطة الطريق، ولم يكن هناك أي تدخل في الصياغة».

وعن فتح الدستور المجال لتعديل ترتيبات خريطة الطريق، أوضح موسى أن المشروع «منح المشرّع السلطة في تحديد أسبقية الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية.. كان هذا رأي كثير من أعضاء اللجنة منذ اللحظة الأولى وحين سقطت المواد المتعلقة بالانتخابات عند التصويت النهائي عدنا مرة أخرى للمناقشة وخرجنا بهذه الصياغة التي تدعم خريطة الطريق».

ودافع عن تحصين منصب وزير الدفاع في الدستور لفترتين رئاسيتين، قائلاً إن هذه المادة «جاءت لما نشاهده من اعتداءات توجه إلى القوات المسلحة يومياً... المسألة تتطلب أن نكون على وعي بالظروف والنص انتقالي وليس نصاً دائماً». وأوضح أن «دور اللجنة في الفترة المقبلة هو الوقوف وراء الدستور وشرحه للمواطنين وتوضيح مواده لهم»، مؤكداً في الوقت نفسه أنه لن يترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

واعتبر رئيس الحكومة حازم الببلاوي أن «مصر انتهت من مرحلة مهمة جداً في تاريخها، بالتزامن مع انتهاء لجنة الخمسين من إعداد مشروع الدستور الجديد والسير على خريطة الطريق كما تم رسمها بعد ثورة ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي».

ودافع الببلاوي خلال مؤتمر صحافي عقب اجتماع لمجلس الوزراء عن مشروع الدستور، قائلاً ان «دستور مصر يحمي الحريات ويدافع عنها ويؤكد أهمية العدالة الاجتماعية والديموقراطية، وخرج في مشهد يدعو إلى الفخر والامتنان، وأنا أهنئ الشعب المصري على الدستور، ونحن مصرون على استكمال خريطة الطريق إلى النهاية». وشدد على أن «واجب كل من شارك في ثورة ٣٠ يونيو أو تعاطف معها، أن يشارك في التصويت على دستور بلاده خلال الفترة المقبلة».

إلى ذلك، أكد مسؤول مصري لـ «الحياة» وجود «تفكير في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن، ما يعني خطوة أكثر إيجابية ومتقدمة من الخطة الحالية، بما لا يخلّ في الوقت نفسه بتنفيذ خريطة الطريق». وأوضح أن «تنفيذ هذا الاقتراح يستلزم درس أمور كثيرة من الترتيبات اللوجيستية والأمنية... وفي حال عدم تنفيذ ذلك ستتم الانتخابات البرلمانية أولاً وبعدها الرئاسية في التوقيتات والمواعيد المحددة لخريطة الطريق».



موسى يسلّم منصور مشروع الدستور. (أ ب)


أعضاء لجنة تعديل الدستور في صورة تذكارية بعد الإنتهاء من النسخة النهائية أمس. (أ ب)

إحالة الخلافات على القانون... وجمعية "الإخوان" تلجأ إلى القضاء لوقف قرار حلها

مصر: الرئيس يتسلم اليوم مسودة الدستور

□ القاهرة - «الحياة»

■ يتسلم الرئيس المصري الموقت عدلي منصور من رئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور عمرو موسى اليوم المسودة النهائية لمشروع الدستور المقرر طرحه لاستفتاء الشهر المقبل، بعدما تمكن أعضاء اللجنة من الوصول إلى «حلول وسط» لخلافاتهم في شأن ترتيب الانتخابات والنظام الانتخابي تقضي بترحيلها للرئيس لحسمها، فيما أقام الممثل القانوني للجمعية الأهلية التي تحمل اسم «الإخوان المسلمين» دعوى قضائية أمام مجلس الدولة للمطالبة بوقف تنفيذ قرار حلها.

وكانت لجنة الخمسين عقدت أمس جلستها الختامية التي تبادل فيها أعضاؤها التهاني للانتهاء من صياغة مشروع الدستور، فيما أشاد موسى بالوثيقة. وانتهى أعضاء اللجنة مساء أول من أمس من حسم خلافاتهم في شأن المادة ٢٢٩ التي تحدد النظام المختلط (الثلثين للفردي والثلث للقوائم) لإجراء انتخابات البرلمان والتي لم تحظ إلا بموافقة ٢٥ عضواً في التصويت الأول، والمادة ٢٣٠ التي تقول بالبدء بانتخابات البرلمان عقب تمرير الدستور وبعدها الرئاسيات، إضافة إلى المادتين ٢٤٣ و٢٤٤ المتعلقتين بإلزام الدولة العمل على تمثيل ملائم للفلاحين والعمال والشباب والمسيحيين وذوي الإعاقة في البرلمان المقبل.

وبعد جلسة مغلقة استمرت بضع ساعات انتهى الأمر إلى فتح الباب أمام إمكانية تغيير ترتيب خطوات خريطة الطريق بأن أحال الأعضاء خلافاتهم على الرئيس الموقت لتنظيمها بقانون ونصت المسودة النهائية على «إجراء انتخاب رئيس الجمهورية أو مجلس النواب وفقاً لما ينظمه القانون على أن تبدأ إجراءات الانتخابات الأولى منها خلال مدة لا تقل عن ٣٠ يوماً ولا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ العمل بالدستور، وفي كل الأحوال تبدأ الإجراءات الانتخابية التالية خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالدستور» ومن ثم سيحدد الرئيس الموقت ترتيب الانتخابات.

وكان بيان لمجلس الدفاع الوطني أكد قبل يومين تنفيذ خريطة الطريق ببنودها، كما شدد مصدر عسكري لـ «الحياة» على أن «لا تغيير في خريطة الطريق حتى الآن». وقال مصدر سياسي بارز إن «الأمر سيخضع لمشاورات سياسية يجريها الرئيس».

وأصبح حسم النظام الانتخابي للبرلمان بيد الرئيس الموقت باعتباره يملك حق التشريع، بعدما نصت مسودة الدستور على إجراء انتخابات مجلس النواب وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ التي أحالت تحديد النظام الانتخابي على القانون. كما تُرك أمر «التمثيل الملائم» في البرلمان لفئات عدة للقانون.

وقال عضو اللجنة عمرو الشوبكي لـ «الحياة» إن التعديل الذي طرأ على المادة ٢٣٠ الخاصة بترتيب الانتخابات تم بناء على «نقاشات داخل اللجنة... بعضهم رأى أنه يجب التعجيل بانتخابات الرئاسة ورفضت هذا الرأي وتبناه آخرون منهم المخرج خالد يوسف» المعروف بقربه من المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي.

واستبعد الشوبكي تدخل أي من مؤسسات الدولة في هذا الأمر. وقال: «ممثلو القوات المسلحة والمؤسسات الأخرى في الدولة لم يشتبكوا في هذا النقاش. مؤسسات الدولة كلها لم تشتبك في شكل قوي وعنيف إلا في ما يتعلق بما يخصها ومنها المؤسسة العسكرية». وشدد على أنه «لم يكن هناك تواصل مع مؤسسات الدولة قبل هذا التعديل» الذي اعتبره «انعكاساً للحالة الضبابية الموجودة في المجتمع».

وكان ممثل حزب «النور» السلفي محمد إبراهيم منصور خرج من جلسة التصويت النهائي عقب انتهائها وأثناء عزف السلام الوطني حتى لا يقف له.

من جهة أخرى، ظهر أن وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي أراد نفي إشاعات روّجها حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية لجماعة «الإخوان» بإصابته إثر تعرضه لمحاولة اغتيال، فظهر في مناورة عسكرية للجيش الثالث في السويس. ودعا مجدداً إلى «تجاوز الخلافات». وقال إن «مصر لن تتقدم إلا بالعمل والصبر والنضال. مشاكل مصر أكبر من خلافاتنا، ويخطئ من يعتقد بأن يغلب (يهزم) المصريون ونحن موجودون»، مؤكداً أن «الجيش مستعد دائماً للتضحية من أجل الوطن».

من جهة أخرى، أقام الممثل القانوني لجمعية «الإخوان المسلمين» عثمان عناني عبدالرحيم دعوى قضائية أمام مجلس الدولة للمطالبة بوقف تنفيذ قرار حل الجمعية. وكانت محكمة مستأنف القاهرة للأمور المستعجلة رفضت مرتين الاستشكال المقدم من محامٍ للجماعة يطالب بوقف تنفيذ الحكم الصادر بحظر أنشطتها والتحفظ على أموالها.

واعتبرت الدعوى أن قرار رئيس الوزراء ووزير التضامن الاجتماعي الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي بحل الجمعية «باطل لصدوره من الجهة الإدارية أثناء نظر الطعون المتداولة أمام الدائرة الأولى في محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة».

وكانت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قضت في أيلول (سبتمبر) الماضي بحظر نشاط «الإخوان» ومصادرة أموالها، وإلزام الحكومة تشكيل لجنة لإدارة أموال الجمعية، وأصدر مجلس الوزراء بعدها بشهر قراراً بتشكيل لجنة تنفيذية لإدارة الأموال.

الخروج قليلاً من المظلة الأميركية لتدعيم استقلال قرار القاهرة بعد الثورة

الاتصالات الروسية - المصرية: موسكو ليست بديلاً من واشنطن

بشير عبدالفتاح *

■ الحسابات المتعلقة بالتقارب المصري الروسي، بلغت مبلغ التفكير في إمكانية تحول روسيا إلى حليف استراتيجي لمصر كبديل من الولايات المتحدة، وقعت في أسر خطايا سبع.

أولاها، الاعتقاد في أفول زمن العلاقات الخاصة بين القاهرة وواشنطن بما يستوجب البحث عن شريك أو حليف أو صديق دولي بديل عساه يكون أشد قرباً للقاهرة وأكثر إفادة لها من الأميركي. فلم تكن التوترات المرحلية التي تجتاح العلاقات المصرية - الأميركية بين الفينة والأخرى لتحول دون استمرار المساعي الحثيثة لطرفيها من أجل استبقاء الشراكة الاستراتيجية الراسخة والمزمنة بين البلدين.

وجلياً بدا هذا الأمر في صور شتى أبرزها: هرولة واشنطن لتدارك الموقف واسترضاء القاهرة عقب تجميد شطر من المساعدات العسكرية السنوية إليها، إن عبر إلحاح البنتاغون والبيت الأبيض في مطالبة الكونغرس بالتراجع عن قرار تجميد قسط من المساعدات حتى لا تتفاقم الفجوة بين البلدين بما يمهد السبيل لتقارب استراتيجي بين مصر وروسيا، أو من خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري الأخيرة لمصر وتأكيده عمق العلاقات وأهمية مصر للولايات المتحدة وإبدائه استعداد بلاده لاستئناف المساعدات كافة لمصر بعد استكمال «خريطة المستقبل» التي أعلنها الجيش عقب إطاحة الرئيس السابق محمد مرسي.

كما اتضح كذلك في تأكيد القاهرة حرصها على العلاقات مع واشنطن وتشديدها على أن التقارب مع موسكو أو أي طرف دولي آخر لن يكون على حساب العلاقات مع واشنطن أو بديلاً منها، إضافة إلى استعانة الإدارة الانتقالية في مصر بشركة أميركية تعمل في مجال التأثير في الإدارة والكونغرس والرأي العام في الولايات المتحدة بغية تحسين صورة الحكومة الانتقالية المصرية وزيادة أسهمها لديهم. ولا أحسب أن بمقدور واشنطن وتل أبيب غض الطرف عن أي تقارب مصري روسي يتطور إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية أو التعاون العسكري.

وثانيها، الظن بأن موسكو تتحين الفرص لاحتلال موقع واشنطن لدى مصر، فقد يحتاج الادعاء بأن روسيا شغوفة بالتقارب مع مصر وتواقة إلى أن تحل محل الولايات المتحدة في العلاقة معها إلى مراجعة، لأن روسيا لها حساباتها الاستراتيجية الخاصة، وتعي جيداً مدى خصوصية العلاقات المصرية الأميركية، مهما ألمّ بها من منعطفات عارضة. هذا علاوة على أن هناك تفاهمات بين موسكو وواشنطن تنظم العلاقات بين البلدين وتضبط إيقاع مساعي كل طرف لتعزيز علاقاته مع أي من الدول المحورية حول العالم، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط ولا تبدو موسكو مستعدة أو حتى راغبة في الدخول في مصادمات أو توترات إضافية مع واشنطن جراء مصر أو سواها.

وثالثها، التصور الخاطئ بأن روسيا ربما تكون أكثر تحرراً من النفوذ الصهيوني الإسرائيلي، أو أن تسلك نهجاً أكثر إنسانية ومثالية من أميركا، فلا ترمي إلى التدخل في الشأن المصري أو ممارسة الضغوط أو المشروطية السياسية أو الابتزاز السياسي والاستراتيجي على صناع القرار المصريين لتحقيق مآرب استراتيجية روسية، وإلا بماذا نفسر المساعي الإسرائيلية الرامية إلى عرقلة أي تعاون عسكري عالي المستوى بين موسكو وعواصم عربية وإسلامية عدة من بينها القاهرة، كما تزعم تقارير وأقاويل بشأن طلب موسكو إقامة قواعد عسكرية تابعة لها في بقاع مصرية؟!

ورابعها، التغافل عما يجول بخواطر الروس وصورتهم الذهنية حيال مصر، إذ تشي مؤشرات عدة بأن موسكو لم تبرأ بعد من أعراض عقدة استراتيجية التحالف الوظيفي والظرفي التي ما برحت تنتهجها القاهرة حيالها، فرغم ما تعتبره دوائر روسية وقفات استراتيجية تاريخية سخية مع مصر، كمساندتها إياها على كسر حظر تصدير السلاح الغربي إليها بعد ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ من خلال صفقة الأسلحة التشيكية في العام ١٩٥٥، ثم إسهامها في وقف العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ من خلال الإنذار الذي وجهته للثالوث المعتدي بالتنسيق مع واشنطن، وبعد ذلك مساعدة مصر في بناء السد العالي بالتزامن مع دعم صمود الجيش المصري إبان حرب الاستنزاف، التي فقدت فيها روسيا ١٢٨ طياراً مقاتلاً مع طائراتهم، لم يتورع الرئيس الراحل أنور السادات عن إلغاء معاهدة الصداقة بين البلدين عام ١٩٧٢ وطرد قرابة عشرين ألف خبير روسي، بيد أن هذا التصعيد المصري الساداتي لم يمنع موسكو من تزويد مصر بما يرى الروس أنه كان أحدث ما في ترسانة بلادهم من أسلحة خلال حرب ١٩٧٣، فما كان من السادات إلا أن تنكر مجدداً لذلك مولّياً وجهه شطر واشنطن.

يعتقد الروس بأن التوجه المصري صوب بلادهم غالباً ما يكون ظرفياً واضطرارياً بعد أن توصد في وجه المصريين الأبواب الغربية. وهو ما يراه مراقبون روس حاصلاً هذه الأيام، إذ لم يفكر المصريون في التقارب الاستراتيجي مع روسيا واستحضار إرث الماضي وذكرياته إلا بعد تنامي التوتر بين القاهرة وواشنطن منذ انفجار الحراك الثوري المصري وتجميد جزء من المساعدات العسكرية للقاهرة.

وخامسها، الاستخفاف بعقلية الروس، فرغم أن التعاون العسكري بين مصر وروسيا لم ينقطع تماماً بموجب اتفاقيات ثنائية مبرمة ومعلنة وما زالت سارية بين البلدين تخص بالأساس منظومة الدفاع الجوي، ورغم إدراك موسكو حاجة مصر الملحة إلى تنويع مصادر التسليح على غرار ما فعلت الهند أخيراً بجمعها بين السلاحين الروسي والأميركي، إلا أن روسيا تعي جيداً أن مصر تتبنى حالياً سياسات خارجية هي ردود الفعل، ذلك أن المرحلة الانتقالية وارتباك الوضع الداخلي وعدم انتقال مصر من الثورة إلى الدولة لا يجعل الأجواء مواتية لصنع سياسة خارجية نمطية واضحة المعالم. لذا، تتعاطى موسكو مع الإقبال المصري عليها بحذر بالغ، وبناء عليه، حرص السفير الروسي في القاهرة، سيرغي كيربيتشينكو، على ألا يعلي من سقف توقعات المصريين بشأن التعاون المأمول بين بلاده ومصر، إذ بادر إلى نفي ما تردد حول الزيارة المرتقبة للرئيس فلاديمير بوتن للقاهرة، والتي توقع بعضهم أن تتمخض عن إبرام صفقة تسلح نوعية كبرى مع المصريين.

وسادسها، تجاهل متلازمة «المشروع غير المكتمل» أو «التحرك المنقوص» عند المصريين، والتي تلقي بظلالها على المساعي المصرية للتقارب مع روسيا. فرغم تعاظم أهمية الديبلوماسية الشعبية عالمياً كمسار مواز في العلاقات الدولية، لم يكن وفد الديبلوماسية الشعبية المصري الذي زار موسكو أخيراً ليعطي هذه المساعي دفعة إيجابية في هذا الصدد، ليس فقط بسبب تركيزه على الاستعراض الإعلامي والمقاربة السطحية لبعض القضايا على حساب الحوار الاستراتيجي الجاد، وإنما أيضاً بجريرة تشكيلته التي لم ترق إلى مستوى الحدث أو تتوافق مع الغرض من الزيارة، فضلا عن نمطه الاختزالي والانتقائي المناهض للحس الوطني، على نحو ما تجلى في تقديم نفسه للروس كممثل لثورة ٣٠ يونيو، الأمر الذي سلط الضوء على حالة التشرذم والاستقطاب التي تعصف بالمجتمع المصري هذه الأيام إلى حد قد يفضي إلى إضعاف الموقف التفاوضي للقاهرة أمام الشريك الروسي المحتمل.

أما سابعها، فتمثل في التعامي الفج عن ثوابت السياسة الخارجية الروسية حيال المنطقة ومواقف موسكو المثيرة للقلق إزاء قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان. فرغم دعم موسكو لخريطة الطريق المصرية، لا يزال غموض هائل يلف المواقف الروسية من الثورات العربية في ضوء دعم الكرملين الفج للجرائم اللاإنسانية التي يقترفها نظام بشار الأسد في حق شعبه، وسعي موسكو إلى طمس وتمييع القضية السورية واستبقاء الأسد توخياً لتحقيق مغانم إستراتيجية عبر عقد صفقات مع واشنطن وطهران تحت مظلة اتفاق الكيماوي السوري ومؤتمر جنيف-٢.

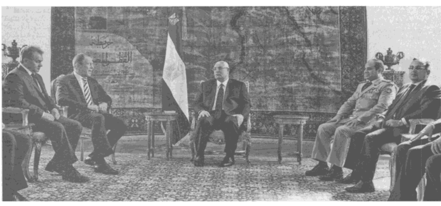
وعلاوة على ما سبق، تطل تساؤلات غاية في الأهمية بشأن جدوى التحول المصري شرقاً نحو روسيا في ما يتعلق بتحقيق التعدد في العلاقات الاستراتيجية مع القوى الكبرى وتنويع مصادر تسليح الجيش المصري، من قبيل: ماذا يمكن موسكو أن تقدم للقاهرة تقنياً وتكنولوجياً مقارنة بما كان يتأتى من واشنطن، في ظل الخبرة المريرة للمصريين مع الاتحاد السوفياتي السابق إبان حرب ١٩٧٣.

هل سيكون من السهل على القوات المسلحة المصرية استبدال منظومة التسليح الروسي بأخرى أميركية واستيعاب أفرادها لذلك البديل الجديد تكنولوجياً وعملياتياً بسرعة ويسر، أم أن الأمر يتطلب تغييرات تطاول استراتيجيات التسليح والتدريب وقطع الغيار وقواعد الاشتباك والعقيدة العسكرية وغيرها، وهو الأمر الذي يستغرق سنوات من العناء؟

هل سيكون في وسع الإدارة المصرية الحالية تحمّل التداعيات المتوقعة لقرار جريء على شاكلة التحول شرقاً ومواجهة عواصف الغضب الأميركي والإسرائيلي العاتية في ظل الظروف الصعبة والاستثنائية التي تحيط بالمصريين وبالمنطقة ككل هذه الأيام؟

غير أن ذلك يجب ألا يمنع مصر من ممارسة حقها الطبيعي في السعي بدأب إلى تنويع مصادر تسليح جيشها وأن تحتفظ بعلاقات أوثق ومصالح أعمق مع مختلف القوى الدولية والإقليمية الصاعدة والمؤثرة في عالم اليوم، ولا يشترط أن يأتي التقارب مع هذا الطرف أو ذاك على حساب العلاقة مع طرف آخر. وحسناً فعل السفير بدر عبد العاطي، الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية، حين أكد أن التقارب الروسي المصري لا يرمي إلى استبدال حليف بآخر أو تقريب طرف دولي على حساب آخر، بقدر ما يتوخى تعزيز استقلالية القرار المصري وتعظيم حيز حرية التحرك من خلال تنويع البدائل وتوسيع الخيارات ودوائر الأصدقاء والشركاء، وإن لمح إلى أن الغزل المصري الروسي يعد بمثابة «رسالة سياسية قوية» في اتجاهات بعينها.

* كاتب مصري


وزير الخارجية والدفاع الروسيان في زيارة القيادة المصرية (رويترز)


الجيش المصري: يعتمد السلاح الروسي من جديد

مصر: لجنة الخمسين تُمرّر مسودة الدستور الجديد... بلا صخب

□ القاهرة - محمد صلاح

■ يتسلّم الرئيس المصري الموقت عدلي منصور اليوم أو غداً مسودة الدستور الجديد للبلاد لطرحها على استفتاء شعبي يُتوقع أن يُجرى في النصف الثاني من كانون الثاني (يناير) المقبل. وكانت لجنة «الخمسين» لتعديل الدستور بدأت أمس تصويتاً «إلكترونياً» علنياً على مواده، لكن لم تُعرف اتجاهات أعضاء اللجنة بعدما تقرر تمرير العملية من خلال الحاسب الآلي. (راجع ص ٥)

ولم تشهد الجلسة الأولى لعملية التصويت أي صخب أو خلافات أو نقاشات. وبدأ رئيس اللجنة عمرو موسى الجلسة بكلمة أشاد فيها بعملها وبما أنجزته من مواد، وسعى إلى طمأنة قوى وشرائح أبدت مخاوف من مواد بعينها، قبل أن يشرع في قراءة الدستور الجديد، ليصوّت أعضاء اللجنة على كل مادة فيه على حدة.

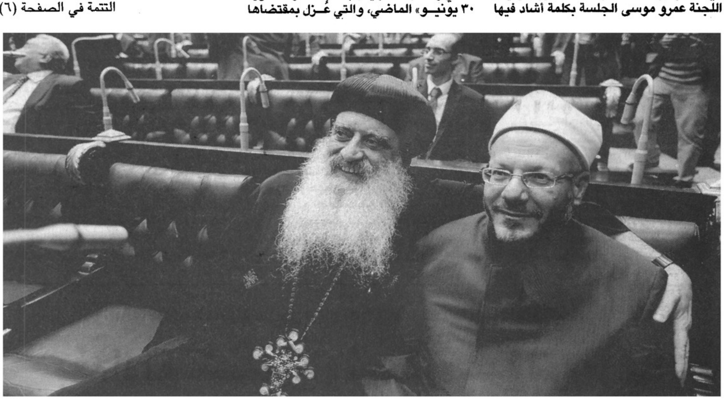
ومُررت مواد الهوية في الدستور بنسبة تصويت مرتفعة على رغم اعتراضات السلفيين عليها. وغاب ممثل حزب «النور» السلفي محمد إبراهيم عن عملية التصويت على تلك المواد قبل أن ينضم إلى الجلسة لاحقاً.

وتمثّل عملية تمرير مسوّدة الدستور خطوة نحو المضي قدماً في خريطة الطريق التي وضعها الجيش بعد تظاهرات «ثورة ٣٠ يونيو» الماضي، والتي عُزل بمقتضاها الرئيس السابق محمد مرسي. وتضمنت وثيقة الدستور ٢٤٧ مادة منها ٤٢ مادة مستحدثة. ومن المقرر أن تواصل اللجنة اليوم جلسات التصويت على مواد الدستور.

وغاب عن جلسة أمس ممثلا العمال والفلاحين احتجاجاً على إلغاء نسبة الفئتين في البرلمان، وحضر ٤٨ عضواً عملية الاقتراع (من أصل ٥٠).

وجاء التصويت على مسودة الدستور بعدما حسمت اللجنة أمرها حول المواد الخلافية. في خصوص مواد «الهوية» نصّت ديباجة الدستور على أن مبادئ الشريعة

التتمة في الصفحة (٦)



الأنبا بولا ومفتي الديار المصرية شوقي علام خلال اجتماع اللجنة في القاهرة أمس. (ا ب)